International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)

IJFAES
July 2025

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

ما مدى إمكانية التطبيق والتحول الرقمي وأثره على العقود التجارية؟

هتاف جمعه صبحي أبوراشد
أستاذ مشارك تخصص القانون العام (قانون دستوري ونظم سياسية)، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
haburashed@kau.edu.sa

عنود مبيريك عون السلمي
أستاذ مساعد تخصص القانون الخاص، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

ينطلق هذا البحث من رؤية تحليلية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، ويهدف إلى دراسة مفهوم التحول الرقمي وأبعاده الاقتصادية والقانونية، مع تركيز خاص على انعكاساته العملية على العقود التجارية من حيث الإبرام والتنفيذ والإثبات. كما يسعى البحث إلى الوقوف على التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية الحديثة، ومناقشة الجهود التشريعية المبذولة لمواكبة هذه المتغيرات، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، التي تشهد تطورات متسارعة في مجال الرقمنة والتشريعات المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، العقود التجارية، تطبيق التحول الرقمي.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

How feasible is digital transformation and its impact on commercial contracts?

Hetaf Jumaa Subhi Aburashid
Associate Professor of Public Law (Constitutional Law and Political Systems), King Abdulaziz University, Saudi Arabia
haburashed@kau.edu.sa

Anood Moberek Alsolami
Assistant Professor of Private Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia

Abstract

We start this research from an analytical vision that combines the theoretical and practical aspect, and aims to study the concept of digital transformation and its economic and legal dimensions, with a special focus on its practical repercussions on commercial contracts in terms of conclusion, implementation and proof. The research also seeks to identify the challenges imposed by the modern digital environment, and discuss the legislative efforts made to keep pace with these variables, especially in the Kingdom of Saudi Arabia, which is witnessing rapid developments in the field of digitization and related legislation.

Keywords: Digital Transformation, Commercial Contracts, Digital Transformation Implementation.

المقدمة

يشهد العالم اليوم تحوّلات رقمية متسارعة تؤثر في مختلف مجالات الحياة، حتى أصبحت التكنولوجيا الرقمية عاملاً حاسمًا في صياغة نمط جديد للعلاقات الاقتصادية والقانونية. ومن بين أبرز المجالات التي تأثرت بشكل جوهري بهذه التحولات، يبرز مجال العقود التجارية، الذي عرف انتقالًا من الصياغة الورقية التقليدية إلى النماذج الإلكترونية المعتمدة على تقنيات حديثة مثل التوقيع الرقمي، والمنصات الذكية،

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

والحوسبة السحابية.[1]

وقد ترتب على هذا التحول عدد من الإشكاليات القانونية والتقنية التي تمس جوهر العلاقة التعاقدية، خصوصًا فيما يتعلق بحجية العقود الإلكترونية، وإثبات النية التعاقدية، وضمان حماية بيانات المتعاقدين، فضلًا عن التحديات التشريعية في ظل غياب تنظيم موحد أو إطار قانوني شامل في بعض الدول. ومن هنا، أضحى من الضروري إعادة النظر في المنظومة القانونية التقليدية ومواكبتها لهذا التطور الرقمي السريع، بما يحقق التوازن بين تسهيل المعاملات وضمان الحقوق.[2]

ينطلق هذا البحث من رؤية تحليلية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، ويهدف إلى دراسة مفهوم التحول الرقمي وأبعاده الاقتصادية والقانونية، مع تركيز خاص على انعكاساته العملية على العقود التجارية من حيث الإبرام والتنفيذ والإثبات. كما يسعى البحث إلى الوقوف على التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية الحديثة، ومناقشة الجهود التشريعية المبذولة لمواكبة هذه المتغيرات، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، التي تشهد تطورات متسارعة في مجال الرقمنة والتشريعات المرتبطة بها.

مشكلة البحث

بالرغم من الانتشار السريع للتحول الرقمي على مستوى العالم، لا تزال العقود التجارية الرقمية تواجه إشكالات جوهرية سواء على صعيد الاعتراف القانوني بحجيتها، أو طرق إثباتها أمام المحاكم، أو ضمان أنظمتها لحماية بيانات المتعاقدين. وفي المملكة العربية السعودية، برغم وجود إطار تشريعي أولي مثل قانون المعاملات الإلكترونية، إلا أن التطبيق العملي لا يزال يتأثر بضعف الكفاءة التنظيمية، وتعدد الأنظمة، ونقص التوافق مع المعايير الدولية، الأمر الذي يعيق تحقيق أمان واستقرار التعاقدات الرقمية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من واقع التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، وما يترتب عليه من تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال وأساليب التعاقد. ومع انتقال العقود التجارية من الصيغة التقليدية إلى النماذج الإلكترونية، ظهرت الحاجة الماسة إلى دراسة هذا التحول من زاوية قانونية دقيقة، خاصة في ظل التحديات

[1] الحربي، س. م. (2022). التحول الرقمي وأثره على العقود المدنية والتجارية. مجلة القانون والاقتصاد، 34(2)، 151-178.
[2] العتيبي، ع. (2022). التحول الرقمي في الأنظمة العدلية – الأبعاد القانونية والتشريعية. المجلة السعودية للدراسات القانونية.

المتعلقة بحجية العقود الرقمية، وآليات إثباتها، وحماية خصوصية المتعاقدين.[3]

كما تبرز أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حديثًا يتقاطع فيه القانون بالتكنولوجيا، في وقت تسعى فيه المملكة العربية السعودية إلى تحقيق تطور نوعي في البنية الرقمية ضمن رؤيتها 2030، الأمر الذي يستدعي تطوير الأطر التشريعية لمواكبة هذه التحولات. وبذلك، يساهم البحث في سد فجوة علمية قائمة، ويدعم الممارسات القانونية والتجارية الآمنة في البيئة الرقمية، ويعزز من قدرة الجهات التشريعية على اتخاذ قرارات مبنية على دراسة وتحليل علمي واضح.[4]

أهداف البحث

- توضيح مفهوم التحول الرقمي، وبيان أبعاده الاقتصادية والقانونية، خاصة في البيئة التجارية الحديثة.
- تحليل أثر التحول الرقمي على العقود التجارية، من حيث طريقة الإبرام والتنفيذ والإثبات، مع التركيز على التغيرات التي طرأت في ضوء التقنيات الحديثة مثل التوقيع الإلكتروني والحوسبة السحابية.
- دراسة الإطار التشريعي الناظم للعقود الرقمية، مع تقييم مدى كفاية الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وبخاصة نظام المعاملات الإلكترونية، لمواجهة التحديات المستجدة.
- رصد الإشكاليات القانونية والتقنية التي تعيق فعالية العقود الرقمية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- تقديم مقترحات وتوصيات لتطوير المنظومة التشريعية والقانونية، بما يواكب التحول الرقمي ويحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة.[5]

تساؤلات البحث

- ما المقصود بالتحول الرقمي، وما هي أبرز أبعاده في السياقين التجاري والقانوني؟
- كيف أثّر التحول الرقمي على طريقة إبرام وتنفيذ العقود التجارية؟
- ما مدى حجية العقود الإلكترونية في الإثبات أمام الجهات القضائية؟

[3] Ministry of Commerce, KSA. (2019, July 10). Saudi E-Commerce Law (Royal Decree No. M/126, 7 November 1440 H).
[4] Smith, J., & Turner, L. (2020). E-Contracts: Legal Frameworks and Enforcement Issues in the Digital Age. Oxford: Oxford University Press.
[5] القحطاني، م. (2021). القواعد العامة للتحول الرقمي في القانون الإجرائي. الرياض: دار جامعة نايف للنشر

- ما أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه العقود التجارية الرقمية؟
- كيف تعامل النظام القانوني في المملكة العربية السعودية مع التحول الرقمي في العقود، خصوصًا في ظل نظام المعاملات الإلكترونية؟
- ما أبرز التجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها لتطوير الإطار التشريعي للعقود الرقمية؟
- ما التوصيات المناسبة لتعزيز موثوقية العقود الإلكترونية وضمان حماية الأطراف المتعاقدة؟

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الأساس، وذلك من خلال استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحول الرقمي والعقود التجارية، وتحليل الأثر الذي أحدثته التقنيات الرقمية على مراحل التعاقد، من الإبرام إلى التنفيذ ثم الإثبات. كما يتم توظيف هذا المنهج في دراسة الأبعاد القانونية والاقتصادية للتحول الرقمي في بيئة الأعمال.

دراسات سابقة

- **الدراسة الأولى:**

Impact of Jordanian Electronic Transactions Law and Digital Transformation on Commercial Contracts and Their Proof (2024 ،رامي عمر أبو ركبة)

النتائج:

- أوضحت الدراسة أن التحول الرقمي وقانون المعاملات الإلكترونية الأردني ساهما في إعادة تشكيل العقود التجارية من حيث التكوين، الإثبات، والتنفيذ.
- أكدت أن التوقيع الإلكتروني، والأرشفة الرقمية حسّناً كفاءة العمليات التجارية وخفضاً من التعقيدات الإدارية.
- أشارت إلى وجود مخاطر في أمن البيانات عند تطبيق النظم الرقمية متعددة الجنسيات، وأوصت بتعزيز البنية القانونية والأمنية لحماية المعاملات.

- **الدراسة الثانية:**

Artificial Intelligence and Renegotiation of Commercial Lease Contracts Affected by Pandemic-Related Contingencies from COVID-19: The Project A.I.A.Co. (Maurizio Parton, Marco Angelone, Carlo Metta, Stefania D'Ovidio, Roberta Massarelli, Luca Moscardelli, Gianluca Amato, 2022)

النتائج:

- عرضت الدراسة مشروعًا تطبيقيًا يستخدم الذكاء الاصطناعي في إعادة التفاوض على عقود الإيجار التجارية المتأثرة بجائحة COVID-19.
- قدمت نموذجًا قائمًا على "العدالة التنبؤية "لتقدير التعويضات المالية، وتسهيل الوصول إلى حلول بديلة للنزاعات دون اللجوء إلى القضاء.
- ركزت على كيف يمكن للتحول الرقمي أن يعيد تشكيل العقود المستقبلية بطرق أكثر مرونة وكفاءة.

- **الدراسة الثالثة:**

Transforming Commercial Contracts through Computable Contracting (John Cummins & Christopher D. Clack, 2022)

النتائج:

- تطوير عقود قابلة للحوسبة قادرة على التحليل والتنفيذ التلقائي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- اقترح الباحثان أربعة أدوات رئيسية لتطوير هذه العقود:
  1. العقود الذكية.
  2. إدارة دورة العقد (CLM).
  3. التحليلات القانونية.
  4. التوحيد القياسي في الصياغة القانونية.

- **الدراسة الرابعة:**

Electronic Commercial Contracts in Saudi Arabia: Legal and Regulatory Challenges (Duaa Hijazi, 2024)

النتائج:

- وجود فجوات قانونية في الأنظمة السعودية المتعلقة بالعقود الإلكترونية، خصوصًا في التوقيع الإلكتروني وأمن البيانات.
- أوصت الدراسة بتحديث التشريعات لتواكب المعايير الدولية مثل eIDAS الأوروبية و UETA الأمريكية.
- تعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني لضمان الثقة القانونية في البيئة الرقمية.

- **الدراسة الخامسة:**

Agreements between Enterprises Digitized by Smart Contracts in the Domain of Industry 4.0 (Wallis et al., 2020)

النتائج:

- دراسة حالة واقعية لتطبيق العقود الذكية في مجال صيانة الأجهزة الصناعية.
- أثبتت العقود الذكية قدرتها على تقليل الأخطاء البشرية وتحسين موثوقية تنفيذ بنود الاتفاقات بين الشركات.
- يعزز هذا النهج الشفافية والأتمتة في بيئات الصناعة الحديثة.

الفصل الأول: التحول الرقمي – الإطار المفاهيمي والقانوني

المبحث الأول: مفهوم التحول الرقمي وأبعاده الاقتصادية والقانونية

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي:

يشير مصطلح **التحول الرقمي (Digital Transformation)** إلى عملية شاملة تهدف إلى إدماج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات العمل داخل المؤسسات، بما يؤدي إلى تغيير جذري في كيفية أداء الأعمال وتقديم الخدمات. ولا تقتصر هذه العملية على إدخال أدوات تقنية، بل تشمل تحولًا ثقافيًا وتنظيميًا يعيد تعريف

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

الأدوار، والنماذج التشغيلية، والاتصال، واتخاذ القرار.[6]

وقد عرّفت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** التحول الرقمي بأنه:

"عملية التحول باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الكفاءة والإبداع وتقديم قيمة مضافة للمستخدمين."

أما من منظور **قانوني**، فيُقصد بالتحول الرقمي:

"تكامل البنية التكنولوجية الحديثة في المنظومة التشريعية والقضائية والاقتصادية، بما يتيح التفاعل القانوني الرقمي بين الأفراد والمؤسسات[7]."

هذا التعريف يوضح أن التحول الرقمي لا ينحصر في الجانب التقني فحسب، بل يشمل أبعادًا تشريعية وقانونية وتنظيمية، وهو ما يجعل تأثيره ممتدًا إلى مختلف مكونات النظام القانوني، خاصة في العقود والمعاملات التجارية التي أصبحت تُبرم وتُنفذ رقميًا.[8]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحول الرقمي:

أولاً: أهمية التحول الرقمي:

1. **تحسين الكفاءة التشغيلية:** يؤدي التحول الرقمي إلى أتمتة العمليات المتكررة، مما يقلل من الأخطاء البشرية، ويُحسن تدفق المعلومات، ويُسرّع الإجراءات. فمثلاً، في العقود التجارية، يمكن تنفيذ ومتابعة الاتفاقيات إلكترونيًا دون الحاجة إلى تدخل يدوي في كل مرحلة.
2. **تعزيز تجربة العملاء:** تمكّن التكنولوجيا المؤسسات من تقديم خدمات أسرع وأكثر تخصيصًا، مما يعزز من رضا العملاء وولائهم. استخدام الذكاء الاصطناعي والدردشة الآلية في خدمات ما بعد البيع مثال واضح على ذلك.
3. **دعم اتخاذ القرار:** من خلال جمع وتحليل البيانات الضخمة، يمكن للإدارات التنبؤ بالتوجهات، وتقدير المخاطر، وتخطيط الموارد بدقة أكبر. فالقرارات لم تعد تُبنى على الحدس فقط، بل على بيانات وتحليلات واقعية.
4. **تعزيز الابتكار:** توفر البيئة الرقمية بيئة خصبة لاختبار أفكار جديدة، وتطوير خدمات ومنتجات موجهة

[6] عبد الله، ن. ح. (2021). التعاقد الإلكتروني والتحديات القانونية في ظل التحول الرقمي. مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، 40(3)، 89–112.
[7] منصور، أ. م. (2023). أثر التكنولوجيا الحديثة على العلاقات التعاقدية التجارية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 45(1)، 210–230.
[8] حسن، محمد جبريل إبراهيم. (2023). الأطر التشريعية للتحول الرقمي من الوجهة الجنائية: دراسة تأصيلية استشرافية. مجلة الفقه والقانون، ع129، 6–42.

تلبي احتياجات السوق المتغيرة بسرعة، خاصة في بيئات تنافسية عالية مثل الأسواق التجارية.

ثانيًا: أهداف التحول الرقمي:

يتمثل الهدف الاستراتيجي من التحول الرقمي في بناء بيئة ذكية تسهم في تطوير الأعمال وزيادة فاعليتها، ومن أبرز الأهداف:

- رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف.
- تقديم خدمات ذكية وآنية.
- تمكين الأفراد من التفاعل مع النظم الرقمية بسلاسة.
- تحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمي المستدام.
- تقليل الاعتماد على الأنظمة الورقية والتقليدية.[9]

المطلب الثالث: فوائد التحول الرقمي:

التحول الرقمي لا يُحدث فقط تطورًا تقنيًا، بل يوفر فوائد استراتيجية وتنظيمية واقتصادية، ومن أهم هذه الفوائد:

1. **زيادة الإنتاجية:** استخدام البرمجيات الذكية يقلل من الوقت اللازم لتنفيذ المهام الروتينية، مما يسمح للموظفين بالتركيز على المبادرات الاستراتيجية.
2. **خفض التكاليف:** من خلال خفض عدد العمليات اليدوية وتقليل الهدر في الموارد، تقل التكاليف التشغيلية على المدى الطويل.
3. **تحسين التنافسية:** المؤسسات التي تعتمد على التحول الرقمي تكون أسرع في الاستجابة لتغيرات السوق، وبالتالي تحافظ على مكانتها التنافسية.
4. **تعزيز الأمان الرقمي:** التقنيات الحديثة مثل التشفير، والتحقق الثنائي، والذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني، ساعدت على رفع مستوى حماية البيانات من التهديدات والاختراقات.[10]

[9] UN SDG Secretariat. (2024, May). The financial Impact of regulations aiming to unify government digital platforms – case study Saudi Arabia.

[10] Katz, A. (2021). Digital Transformation and Contract Law: Opportunities and Risks. International Journal of Law and Information Technology, 29(2), 135–152.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

المبحث الثاني: التحول الرقمي في البيئة الاقتصادية والتشريعية

المطلب الأول: مظاهر التحول الرقمي في البيئة الاقتصادية:

التحول الرقمي أحدث ثورة في البنية الاقتصادية العالمية، وغيّر جذريًا من آليات السوق، ومن أبرز هذه المظاهر:

- نمو التجارة الإلكترونية: أصبحت الأسواق مفتوحة عالميًا من خلال الإنترنت. المنصات الرقمية مثل Amazonو Alibaba حولت نماذج التجارة من محلية إلى دولية دون الحاجة إلى وجود فعلي في كل سوق.[11]
- رقمنة الخدمات المالية: الخدمات المصرفية أصبحت رقمية بالكامل من خلال المحافظ الإلكترونية، والدفع عبر التطبيقات، والبنوك الافتراضية. كما ظهرت العملات الرقمية والبنوك التشاركية.
- تحول نماذج الأعمال: باتت الشركات تتبنى نماذج قائمة على الاشتراك، مثل Netflixو Spotify، بدلاً من البيع لمرة واحدة، ما يضمن دخلًا مستدامًا وخدمة مستمرة.
- الأتمتة والذكاء الاصطناعي: تستخدم المؤسسات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالطلب، إدارة المخزون، تحليل سلوك العملاء، وتسريع العمليات الصناعية.
- العمل عن بُعد واقتصاد المنصات: تقنيات مثل Zoom وSlack جعلت العمل من المنزل ممكنًا على نطاق واسع، وظهرت منصات مثل Uber وFiverr التي توظف المهارات والخدمات عن بعد.
- ريادة الأعمال الرقمية: ظهور تطبيقات وخدمات مبتكرة تعتمد كليًا على التقنية، مع إقبال كبير من المستثمرين نحو المشاريع الناشئة التقنية (Startups).

المطلب الثاني: التحول الرقمي الحكومي:

1. **تعريفه:** التحول الرقمي الحكومي يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لإعادة هيكلة الخدمات الحكومية بما يعزز الشفافية، والكفاءة، وسهولة الوصول[12].

[11] القحطاني، م. (2021). القواعد العامة للتحول الرقمي في القانون الإجرائي. الرياض: دار جامعة نايف للنشر.
[12] أحمد، م. (2019). العقود الإلكترونية وأثرها القانوني. القاهرة: دار النهضة العربية.

2. أهميته:

- جودة الخدمات: تقليل التكاليف الزمنية والبيروقراطية.
- الكفاءة: تقليل العمليات اليدوية.
- الشفافية: إتاحة المعلومات وتمكين الرقابة المجتمعية.
- تمكين المواطنين: المشاركة في اتخاذ القرار وتحسين الخدمات.

3. العناصر الأساسية:

- وجود رؤية واستراتيجية وطنية رقمية.
- قيادة تقنية واعية.
- بنية تحتية قوية تشمل مراكز بيانات وحوسبة سحابية.
- كوادر بشرية مدربة.
- أمن سيبراني قوي.
- إشراك المواطن في تصميم الخدمات.

4. التحديات:

- المقاومة الداخلية للتغيير.
- ندرة الموارد البشرية الرقمية.
- التكامل بين الأنظمة القديمة والجديدة.
- مخاطر الأمن السيبراني.
- الفجوة الرقمية في الوصول إلى الإنترنت والتقنية.

المطلب الثالث: مظاهر الابتكار التكنولوجي – التحول الإحلالي:

التحول الرقمي لم يكن تدريجيًا بل إحلاليًا في كثير من الحالات، حيث استبدلت التكنولوجيا الخدمات التقليدية بشكل كامل. ومن أهم مجالات هذا التحول:

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

الابتكار الرقمى المكافئ	المجال التقليدي
التجارة الإلكترونية	التجارة التقليدية
التعليم عن بعد	التعليم فى الفصول
الإعلام الرقمى	الإعلام الورقى
التسويق الإلكتروني	التسويق التقليدي
العمل عن بعد	العمل المكتبي الثابت
الحوسبة السحابية/الكمومية	الحوسبة الفردية
الحروب الإلكترونية	الحروب التقليدية

المطلب الرابع: مستقبل سوق العمل في ظل التحول الرقمي:

التحول الرقمي لا يغير فقط كيف نعمل، بل ما نعمل عليه. إليك أبرز ملامح المستقبل:

1. **اختفاء وظائف وظهور أخرى:** وظائف مثل موظفي إدخال البيانات أو الكاشير مهددة بالاختفاء، بينما وظائف تحليل البيانات، وإدارة المنصات الرقمية، وتصميم التطبيقات في نمو مستمر.
2. **التحول نحو المهارات الرقمية:** الأفراد بحاجة لتعلم البرمجة، إدارة المشاريع الرقمية، العمل باستخدام أدوات التعاون الافتراضي، والتكيف مع أنظمة الذكاء الاصطناعي.
3. **نماذج عمل مرنة وحديثة:**
   - التأجير (Rental) مثل تأجير الملابس والمعدات بدلًا من شرائها.
   - المقايضة الإلكترونية (e-Bartering) تبادل خدمة مقابل سلعة أو سلعة مقابل سلعة عبر الإنترنت.
   - مساهمات الجمهور (Crowdsourcing) إنشاء المحتوى والتطوير المفتوح كما في ويكيبيديا ويوتيوب.
   - اقتصاد الوظائف المصغرة (Gig Economy) تنفيذ مهام قصيرة أو مؤقتة عبر منصات مثل Fiverr وUpwork
4. **زيادة التحول إلى العمل الحر:** توفر المنصات العالمية بيئة تسمح لأي شخص بتقديم خدماته عالميًا، مما يعطي حرية واستقلالية أكبر للعمال.
5. **تحديات مستقبلية:**
   - بطالة تكنولوجية.
   - ضغوط نفسية نتيجة عدم الاستقرار المهني.

- عدم جاهزية النظام التعليمي التقليدي لمواكبة هذه التغيرات.

المبحث الثالث: الإطار التشريعي للتحول الرقمي

المطلب الأول: القواعد العامة المنظمة للتحول الرقمي:

أدى التوسع السريع في اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى ضرورة تحديث الأطر القانونية لتتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية المستحدثة. ويقصد بالإطار التشريعي في هذا السياق: مجموعة القواعد والمبادئ القانونية التي تنظم العمليات الرقمية، وتضبط الحقوق والواجبات في سياق التعاملات الرقمية، سواء على المستوى القضائي أو الإداري أو الاقتصادي.[13]

أولاً: مبدأ المشروعية كأساس للتحول الرقمي:

التحول الرقمي يجب أن ينطلق من قاعدة قانونية صريحة، إذ لا يمكن إدخال الأدوات التكنولوجية أو اعتماد آليات رقمية في إجراءات قانونية أو إدارية دون سند تشريعي واضح يضبطها. إن المشروعية تفرض أن يتم كل تحول رقمي ضمن إطار قانوني يحدد الاختصاصات، ويُبين الحقوق والالتزامات، ويضمن سلامة الإجراءات، بما يحول دون الطعن فيها أو المساس بحقوق المتعاملين معها.

ثانياً: مبدأ المساواة في الوصول إلى العدالة الرقمية:

من الضروري أن يكون التحول الرقمي شاملًا وعادلًا، بحيث لا يُقصي فئات معينة من المجتمع. ولتحقيق العدالة الرقمية، يجب تمكين كافة المواطنين، بمن فيهم الفئات الضعيفة أو الأقل إلمامًا بالتكنولوجيا، من النفاذ إلى الخدمات الرقمية، مع ضمان توفير بدائل تقليدية أو دعم تقني عند الحاجة.

ثالثاً: حماية البيانات وخصوصية الأفراد:

تتعامل المنصات الرقمية مع كميات هائلة من البيانات الشخصية والحساسة، ما يستدعي وجود نظام قانوني صارم لحمايتها. يشمل ذلك تنظيم كيفية جمع البيانات، وتخزينها، واستخدامها، وضمان عدم إساءة استعمالها. كما أن حماية الخصوصية تفرض اعتماد أدوات مثل التوقيع الرقمي، والتشفير، وآليات المصادقة الآمنة.

[13] حسن، محمد جبريل إبراهيم. (2023). الأطر التشريعية للتحول الرقمي من الوجهة الجنائية: دراسة تأصيلية استشرافية. مجلة الفقه والقانون، ع129، 6–42.

رابعاً: قابلية النفاذ التقني والتشريعي:

لا يكفي تبني الأدوات الرقمية دون تعديل البيئة التشريعية. فغالبًا ما تعيق القوانين التقليدية تنفيذ الحلول الرقمية، مما يستلزم تحديث التشريعات القائمة أو سن نصوص جديدة تُراعي طبيعة التكنولوجيا. ومن ثم، لا بد من تنقيح شامل للمنظومة القانونية، بما يزيل التناقضات ويُفسح المجال لتكامل الجوانب التقنية والقانونية.

خامساً: الشفافية والرقابة القضائية:

تعزز الرقمنة من فرص تتبع الإجراءات والقرارات القضائية والإدارية، مما يعزز الثقة العامة بالنظام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتاحة البيانات الإجرائية بشكل قانوني وآمن، وإنشاء آليات رقابة مؤسساتية على الأنظمة الرقمية لضمان نزاهتها، سواء عبر رقابة قضائية أو عبر أجهزة الحوكمة الإدارية المختصة.[14]

المطلب الثاني: دور التشريعات الوطنية والدولية في تنظيم الاقتصاد الرقمي:

أدركت الدول الحاجة الملحة لتقنين المجال الرقمي، وأصدرت منظومات قانونية متكاملة تُغطي التبادلات الإلكترونية، حماية المعطيات الشخصية، الأمن السيبراني، والموثوقية في المعاملات الرقمية. ويمكن الاستشهاد بتجربة المغرب كنموذج رائد في العالم العربي، حيث تم تطوير ترسانة قانونية متنوعة تضبط مختلف مناحي التحول الرقمي، ومنها:

- قانون المعاملات الإلكترونية (05.53): ينظم صحة المحررات الإلكترونية، وطرق تبادل المعطيات، وأثرها القانوني، بما يسهم في تعزيز الثقة في التعاملات الرقمية.
- قانون حماية المعطيات الشخصية (08.09): وضع إطارًا لحماية البيانات الفردية من خلال إنشاء هيئة رقابية مختصة، ومنح الأفراد حقوقًا قانونية في مراقبة بياناتهم.
- قانون خدمات الثقة (43.20): يُعزز الثقة في البيئة الرقمية من خلال تنظيم أدوات مثل التوقيع الرقمي والخاتم الزمني، الضرورية لاعتماد الوثائق القانونية إلكترونيًا.
- قانون تبسيط المساطر الإدارية (55.19): يهدف إلى تسهيل المعاملات مع المؤسسات العامة من خلال الرقمنة، مما يقلل من البيروقراطية ويُسرّع تقديم الخدمة.

[14] القحطاني، مرجع سابق، ص. 88.

- قانون الجرائم السيبرانية (03-07): يُدخل الجرائم المرتبطة بالمعالجة الآلية للمعطيات ضمن القانون الجنائي.
- قانون الأمن السيبراني (20-05): ينظم إجراءات الوقاية من الهجمات الإلكترونية ويحدد مسؤوليات المؤسسات والأفراد في مجال الأمن الرقمي.[15]

على المستوى المؤسساتي، تم إنشاء **هيئات مختصة** لتنسيق وتفعيل استراتيجية التحول الرقمي، مثل:

- الوزارة المكلفة بالتحول الرقمي وإصلاح الإدارة.
- وكالة التنمية الرقمية.
- اللجنة الوطنية لحماية المعطيات.
- اللجنة الوطنية للتنمية الرقمية.
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

المطلب الثالث: التحديات التشريعية في مواكبة التحول الرقمي:

رغم التقدم الملموس في إعداد أطر قانونية رقمية، لا تزال هناك تحديات قائمة تعرقل التكيّف السريع مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة:

1. **بطء تحديث التشريعات:** تتطلب التكنولوجيا تحديثًا مستمرًا في وقت سريع، بينما تخضع القوانين لآليات تشريعية قد تكون بطيئة ومعقدة، ما يخلق فجوة تنظيمية يصعب تداركها.
2. **قصور في التنظيم القانوني لقطاعات جديدة:** ما زالت العديد من المواضيع غير مؤطرة قانونيًا بشكل كافٍ، مثل:
   - الأرشيف الرقمي.
   - العملات المشفرة.
   - الذكاء الاصطناعي.
   - المنصات الرقمية العابرة للحدود.
   - النسخ الرقمية للمستندات.

[15] هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. (بدون تاريخ).

3. **تضارب القوانين أو غياب المواءمة:** بعض النصوص القانونية التقليدية تتعارض مع متطلبات البيئة الرقمية، مما يعوق تنفيذ الإجراءات الرقمية أو يثير جدلاً قانونيًا بشأن مشروعية بعض المعاملات الحديثة.
4. **ضعف التنسيق بين المؤسسات:** غالبًا ما تعاني برامج الرقمنة من تداخل الصلاحيات بين الجهات، أو من غياب رؤية موحدة تؤطر عملية التحديث التشريعي وتوزيع المسؤوليات.
5. **الحاجة إلى بناء القدرات القانونية الرقمية:** التحول الرقمي يتطلب قانونيين ومشرعين ملمين بالأدوات التقنية الحديثة، وهو ما يتطلب تحديث المناهج الأكاديمية والتدريب المستمر للموارد البشرية في هذا المجال.

في المجمل، أصبح من الضروري تبني مقاربة تشريعية تواكب التحولات الرقمية، وتضمن حماية الحقوق، وتُسهم في بناء اقتصاد رقمي مزدهر قائم على الثقة والشفافية والأمان.[16]

المطلب الرابع: أمثلة من تجارب الدول في مواكبة التحول الرقمي تشريعيًا:

أصبح التحول الرقمي توجهًا عالميًا تتبناه معظم الدول لتحديث بنيتها التحتية وتحقيق الكفاءة والشفافية في الأداء الحكومي والاقتصادي. ولم يكن هذا التحول محصورًا في الجوانب التقنية فحسب، بل واكبه تطور كبير في البنية التشريعية والتنظيمية، بما يضمن بيئة قانونية آمنة ومشجعة على استخدام التكنولوجيا الحديثة. وتُعد المملكة العربية السعودية، إلى جانب دول رائدة مثل الإمارات، فرنسا، اليابان، سنغافورة، وكوريا الجنوبية، من أبرز النماذج التي تبنت مسارات تشريعية تدعم التحول الرقمي.

أولًا: المملكة العربية السعودية – نموذج تشريعي رقمي في إطار رؤية 2030:

أطلقت المملكة العربية السعودية **رؤية 2030** كمبادرة استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحديث الخدمات العامة، ويُعد التحول الرقمي أحد أعمدتها الأساسية. وقد انعكس ذلك على تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية الداعمة، ما جعل السعودية تحتل مراكز متقدمة في مؤشرات النضج الرقمي إقليميًا وعالميًا.[17]

[16] Katz, A. (2021). Digital Transformation and Contract Law: Opportunities and Risks. International Journal of Law and Information Technology, 29(2), 135–152.

[17] وزارة التجارة السعودية. (2019). نظام التجارة الإلكترونية السعودي، مرسوم ملكي رقم (م/126) بتاريخ 1440/11/7هـ.

أبرز الأنظمة والمبادرات التشريعية:

- نظام التعاملات الإلكترونية (1428هـ): يمنح العقود والتوقيعات الإلكترونية حجية قانونية، وينظم الوسائل الإلكترونية في المعاملات.
- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية (1436هـ): يحد من الجرائم الإلكترونية ويقر عقوبات صارمة لمرتكبيها.
- نظام حماية البيانات الشخصية (2021م): يضع ضوابط لجمع البيانات ومعالجتها ويحمي خصوصية المستخدمين.
- منصات رقمية قضائية وإدارية: مثل منصة "ناجز "للتقاضي الإلكتروني، ومنصة "توثيق "للتوقيع الرقمي، ما يتيح إجراء المعاملات القانونية والقضائية بشكل رقمي متكامل.

برنامج التحول الوطني:

انطلق عام 2016 كأول برامج الرؤية، ويهدف إلى تسريع التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص، عبر تبني الحلول التكنولوجية، وتطوير بيئة قانونية داعمة، ما أدى إلى تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد، مثل تقليص مدة إصدار السجل التجاري إلى دقائق معدودة، وتمكين المواطنين من حضور المحاكمات عن بُعد.[18]

ثانيًا: الإمارات العربية المتحدة – تشريع رقمي مؤسسي:

برزت الإمارات كنموذج إقليمي في ترسيخ الرقمنة عبر الأطر القانونية.

أهم التشريعات والمبادرات:

- قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية: ينظم مختلف أنواع العقود والتواقيع الإلكترونية.
- وزارة الذكاء الاصطناعي: أول وزارة من نوعها عالميًا تُعنى بوضع السياسات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الحيوية.
- مدينة دبي الذكية: تجمع بين البنية التحتية الرقمية والتعاملات الحكومية الذكية، وتشمل المحاكم الذكية والتقاضي الرقمي.

[18] هيئة الحكومة الرقمية. (2007). نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، مرسوم ملكي رقم (م/8) بتاريخ 1428/3/26هـ.

- مركز دبي للتحكيم الإلكتروني: يُعد من أبرز النماذج للتحكيم الرقمي السريع والفعال.

ثالثًا: فرنسا – استجابة تشريعية أوروبية متقدمة:

اتجهت فرنسا إلى تحديث منظومتها التشريعية لمواكبة التزامات الاتحاد الأوروبي الرقمية، ومن أبرز هذه الجهود:

- تبني اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) التي تضع إطارًا صارمًا لحماية البيانات الشخصية.
- قوانين التجارة الإلكترونية والتوقيع الرقمي: تتيح إبرام العقود الرقمية وتنظيم التزامات الأطراف.
- المحاكم الرقمية: خُصصت للنظر في المنازعات الإلكترونية والعقود الذكية.
- دمج الذكاء الاصطناعي في العدالة: عبر استخدام أنظمة تحليل قانونية تعتمد على الخوارزميات.[19]

رابعًا: اليابان – التشريع في ضوء مفهوم "المجتمع 5.0":

تبنت اليابان مفهوم"Society 5.0 " في استراتيجيتها العلمية والتقنية، ويهدف إلى الدمج الكامل بين العالم المادي والرقمي، مما يتطلب تحديثات تشريعية جذرية.

- يُوظف هذا النموذج الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وسلاسل الكتل (Blockchain) في التعليم، والزراعة، والصحة، وحل مشكلات شيخوخة السكان.
- تم إدماج هذه التقنيات ضمن إطار قانوني شامل يضمن الاستخدام الآمن والعادل للبيانات والأنظمة الذكية.

خامسًا: سنغافورة – التشريع كرافعة لبناء "أمة ذكية":

من خلال مبادرة الأمة الذكية (Smart Nation Initiative)، نجحت سنغافورة في تحويل أغلب خدماتها الحكومية إلى الشكل الرقمي:

- 98% من الخدمات الحكومية أصبحت إلكترونية بالكامل.

[19] World Bank. (2023). Digital Economy for Development: Legal Infrastructure and Governance.

- قانون الهوية الرقمية الوطنية، وتنظيم أنظمة الدفع الموحدة، وتحليل البيانات الكبرى للتحكم في المرور والخدمات.
- التشريعات تواكب الابتكار مثل السيارات ذاتية القيادة، ومراكز المدن الذكية.

سادسًا: كوريا الجنوبية – عمل ذكي وتنظيم مرن:

أطلقت كوريا نظام العمل الذكي والذي يتضمن:

- العمل عن بعد، وساعات مرنة، وتوزيع الموظفين عبر مراكز عمل ذكية.
- شملت التشريعات تنظيم الأداء بناءً على الإنجاز لا عدد الساعات، مما دفع نحو بيئة عمل مرنة مدعومة بتقنيات رقمية عالية.[20]

الفصل الثاني: العقود التجارية في ظل التحول الرقمي

المبحث الأول: ماهية العقود التجارية الإلكترونية وأهميتها

المطلب الأول: تعريف العقود التجارية الإلكترونية وخصائصها:

تُعرف العقود التجارية الإلكترونية بأنها اتفاقيات قانونية تنعقد عبر الوسائط الرقمية، وتستوفي عناصر العقد التقليدي الأساسية من عرض وقبول ومحل ورضا، ولكنها تتم باستخدام وسائل اتصال إلكترونية كالبريد الإلكتروني، ومنصات التجارة الرقمية، والتوقيعات الإلكترونية.[21]

أبرز خصائص هذه العقود تشمل:

- إبرام العقد وتنفيذه عن بُعد دون حاجة إلى لقاء مباشر.
- استخدام التوقيع الإلكتروني بديلاً عن التوقيع الورقي.
- سرعة في المعالجة، وإمكانية الأتمتة.
- تخزين رقمي يسهل الوصول إليه.
- مرونة في التعديل والتحديث.

[20] United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). (2021). UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce with Guide to Enactment.

[21] الحربي، ل.، مرجع سابق، ص. 52.

- تقليل الاعتماد على الورق، مما يدعم الاستدامة البيئية.

المطلب الثاني: أهمية العقود التجارية الإلكترونية:

1. دعم التجارة العالمية: تمكّن العقود الإلكترونية من إبرام الاتفاقيات عبر الحدود بشكل فوري، مما يفتح فرصًا جديدة للتوسع والنمو التجاري.
2. تعزيز الكفاءة المؤسسية: بفضل المعالجة الرقمية، تُقلل من التكاليف الإدارية والوقت اللازم لإنهاء الصفقات.
3. تحقيق موثوقية قانونية: أصبحت العديد من التشريعات حول العالم تعترف بالقوة القانونية للعقود الإلكترونية، مما وفر لها الشرعية والاعتمادية.
4. توفير الحماية للمستهلك: توفر آليات تحقق إلكترونية تحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة وتضمن سلامة البيانات.[22]

المبحث الثاني: أنواع العقود التجارية الإلكترونية

المطلب الأول: أبرز أنواع العقود الإلكترونية:

1. عقود النقر (Clickwrap Agreements):

يشترط هذا النوع موافقة المستخدم على الشروط من خلال النقر على زر "أوافق"، ويُستخدم عادةً في تطبيقات الهاتف والمواقع الإلكترونية.

2. عقود التصفح (Browsewrap Agreements):

لا تتطلب قبولًا صريحًا من المستخدم، بل يُفترض القبول بمجرد استخدام الموقع، وغالبًا ما تُرفق الشروط برابط أسفل الصفحة.

3. عقود الانكماش (Shrinkwrap Agreements):

تستخدم غالبًا في المنتجات المعلبة مثل البرمجيات، وتُعتبر الموافقة ضمناً عند فتح التغليف أو استخدام المنتج.

[22] العتيبي، مرجع سابق، ص. 14.

4. عقود تبادل البيانات الإلكترونية (EDI):

شائعة بين الشركات في سلاسل التوريد، وتتم عبر أنظمة مؤتمتة تتبادل المستندات مثل أوامر الشراء والفواتير.

5. العقود عبر البريد الإلكتروني:

تُبرم عبر مراسلات إلكترونية متبادلة، ويمكن اعتبارها عقودًا ملزمة إذا توفرت نية التعاقد وتم القبول الصريح.

6. العقود الذكية (Smart Contracts):

تُنفّذ بشكل تلقائي بناءً على برمجة شروطها داخل تقنية البلوكتشين، دون الحاجة لتدخل بشري بعد التنفيذ.[23]

المبحث الثالث: الإطار القانوني للعقود التجارية الإلكترونية

المطلب الأول: الاعتراف القانوني والتنظيم الدولي:

أقرت العديد من التشريعات الوطنية والدولية الصفة القانونية للعقود الإلكترونية، بشرط احترام الأركان الأساسية للعقد وتوفر نية التعاقد. من أبرز هذه القوانين:

- قانون ESIGNفي الولايات المتحدة.
- قانون المعاملات الإلكترونية الموحد (UETA).
- لائحة eIDASفي الاتحاد الأوروبي.
- قانون تكنولوجيا المعلومات في الهند.
- قانون المعاملات الإلكترونية في المملكة المتحدة.

جميعها تؤكد على أن الشكل الإلكتروني لا يُنقص من القيمة القانونية للعقد.

المطلب الثاني: شروط النفاذ والتنفيذ:

لضمان الاعتراف القانوني بالعقود الإلكترونية، يجب التأكد من:

[23] منصور، مرجع سابق، ص. 225.

- وضوح نية الأطراف في إبرام العقد.
- وجود قبول صريح وواضح.
- استخدام وسائل تحقق وهوية موثوقة.
- حفظ السجلات بطريقة يمكن الرجوع إليها قانونيًا.
- الالتزام بالتشريعات المحلية أو الدولية ذات العلاقة.

المبحث الرابع: التحديات القانونية والتنظيمية

المطلب الأول: أبرز الإشكالات القانونية:

1. التحقق من الهوية:

صعوبة التأكد من شخصية الطرف الآخر تشكل تهديدًا لسلامة العقود، ما يتطلب تقنيات تحقق موثوقة مثل التوقيعات الرقمية والشهادات المعتمدة.

2. التفاوت بين التشريعات:

اختلاف القوانين بين الدول يسبب إشكالات عند التعامل مع أطراف من دول مختلفة، خصوصًا فيما يتعلق بتفسير العقد أو حله عند النزاعات.

3. ضعف القبول بالأدلة الإلكترونية في بعض الأنظمة:

رغم التقدم، إلا أن بعض المحاكم لا تزال مترددة في الاعتراف الكامل بالوسائل الإلكترونية كوسيلة إثبات.[24]

المطلب الثاني: حماية الأطراف في البيئة الرقمية:

- التوقيع الإلكتروني: يُعد وسيلة أساسية لضمان صحة العقد، ويتضمن تقنيات تشفير تعزز الأمن وتمنع التلاعب.
- حماية البيانات: من خلال تشريعات مثل GDPR الأوروبية، تُفرض قيود صارمة على استخدام وتخزين البيانات الشخصية.

[24] Katz, previous reference, p. 140.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

المبحث الخامس: المزايا والمخاطر والممارسات المثلى

المطلب الأول: مزايا العقود الإلكترونية:

- السرعة والسهولة في الإبرام والتنفيذ.
- تقليل التكاليف.
- إمكانية التعديل الآني.
- تحسين إدارة العمليات القانونية داخل المؤسسات.

المطلب الثاني: التحديات والمخاطر:

- مخاطر الاحتيال والانتحال.
- الاختراقات الأمنية وفقدان البيانات.
- ضعف التوافق القانوني في البيئات العابرة للحدود.
- الحاجة لتحديث الأنظمة باستمرار لمواكبة التطور التكنولوجي.

المطلب الثالث: أفضل الممارسات لإدارة العقود الإلكترونية:

- صياغة العقود بلغة واضحة وشفافة.
- استخدام أنظمة توقيع إلكتروني موثوقة.
- الاحتفاظ بسجلات دقيقة ومحدثة.
- تحديث الشروط وفقًا للتغيرات القانونية.
- مراجعة العقود دوريًا والتأكد من توافقها مع قوانين الحماية والخصوصية.
- تضمين شروط واضحة بشأن فض المنازعات.[25]

المبحث السادس: مستقبل العقود التجارية الإلكترونية

تُشير التوجهات المستقبلية إلى تصاعد أهمية العقود الإلكترونية، خاصة مع تنامي الاعتماد على:

- الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود وتقييم المخاطر.
- البلوكتشين لتعزيز الشفافية والحماية.
- إنترنت الأشياء (IoT) في تنفيذ العقود المرتبطة بالأجهزة الذكية.

[25] Al-Qudah, previous reference, p. 362.

- التحليل التنبؤي لتقييم الأداء التعاقدي.

الفصل الثالث: الآثار القانونية للتحول الرقمي على مراحل العقد التجاري

المبحث الأول: الآثار القانونية في مرحلة تكوين العقد التجاري

المطلب الأول: تطور آليات التفاوض والاتفاق:

مع تطور التكنولوجيا، أصبح التفاوض بشأن العقود التجارية يتم بصورة رقمية من خلال البريد الإلكتروني، ومنصات المحادثة، والمواقع الإلكترونية، ما ساهم في تسريع إجراءات الاتفاق بين الأطراف دون الحاجة للاجتماع في مكان واحد. إلا أن هذه الطريقة تطرح تحديات تتعلق بكيفية إثبات نية التعاقد، والاتفاق على الشروط، وهوية الأطراف.

المطلب الثاني: نماذج العقود الرقمية الحديثة:

من أبرز صور العقود التي ظهرت في هذا السياق:

1. **العقود الذكية:** وهي عقود تُبرمج مسبقًا عبر تقنيات البلوك تشين لتنفيذ الشروط تلقائيًا عند تحقق شروط معينة، دون الحاجة إلى تدخل بشري. على سبيل المثال، يمكن لعقد تأمين ذكي أن يدفع التعويض تلقائيًا عند ثبوت وقوع الحادث.
2. **عقود النقر والموافقة الضمنية:** حيث يُعد الضغط على زر "أوافق "بمثابة قبول للشروط القانونية. في حين تثير هذه الآلية جدلًا حول مدى فهم المستخدم لجميع البنود، إلا أنها أصبحت مقبولة في كثير من الأنظمة القانونية شريطة وجود إفصاح واضح.[26]

المطلب الثالث: الاعتراف القانوني والتوثيق الإلكتروني:

توجهت معظم التشريعات الحديثة نحو الاعتراف بالعقود الإلكترونية كعقود كاملة الأركان. في السعودية مثلًا، يُعتبر نظام المعاملات الإلكترونية الصادر عام 2019 مرجعًا أساسيًا في الاعتراف بالعقود الرقمية، مع اشتراط أن يكون التوقيع الإلكتروني صادراً من جهة معتمدة ومعترف بها، ليكتسب حجيته القانونية في الإثبات.

[26] Digital Government Authority, previous reference, retrieved April 20, 2025.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

المطلب الرابع: أهلية الأطراف وإثبات الرضا:

يُعد التأكد من أهلية المتعاقدين وتحقق الرضا الحر من أبرز الإشكالات في العقود الرقمية، خاصة في ظل وجود حسابات وهمية أو استخدام الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود. لهذا، يتوجب تعزيز آليات التحقق، وتوضيح شروط القبول، وإتاحة الفرصة للأطراف لفهم الالتزامات القانونية قبل الموافقة.[27]

المبحث الثاني: الآثار القانونية في مرحلة تنفيذ العقد

المطلب الأول: آليات الوفاء الإلكتروني:

تغير مفهوم تنفيذ الالتزامات بفعل الرقمنة، فبات تسليم المنتجات أو الخدمات يتم غالبًا إلكترونيًا، خصوصًا في القطاعات الرقمية مثل البرمجيات أو المحتوى الرقمي. وهنا تبرز إشكالية تحديد وقت التسليم، وضمان جودة الخدمة، والكشف عن العيوب غير الظاهرة.

المطلب الثاني: التعديل التلقائي للعقود:

بعض الأنظمة الحديثة تتيح التعديل التلقائي للعقود استنادًا إلى خوارزميات معينة، مثل تعديل الأسعار أو مدة التوريد وفقًا لظروف السوق. هذا يتطلب وضع ضوابط قانونية واضحة تضمن علم الطرفين بأي تعديل وموافقتهم عليه مسبقًا، تجنبًا للنزاعات.

المطلب الثالث: حماية البيانات والخصوصية:

أثناء تنفيذ العقد، قد يتم جمع ومعالجة بيانات شخصية للطرف الآخر، وهو ما يستوجب الامتثال لتشريعات حماية البيانات مثل النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية (2021) أو نظام (GDPR) في الاتحاد الأوروبي. يجب أن تتضمن العقود بنودًا صريحة تنظم استخدام البيانات، وآلية حفظها، وحدود مشاركتها.

المبحث الثالث: الآثار القانونية في مرحلة انتهاء العقد

المطلب الأول: فسخ العقود إلكترونيًا:

يُشترط في إنهاء العقود التجارية الإلكترونية توثيق إجراءات الفسخ بشكل واضح، كإرسال إشعار عبر البريد الإلكتروني المعتمد أو عبر منصة موثوقة. هذا يُعد ضروريًا لإثبات أن الطرف الآخر قد أُبلغ فعليًا بالفسخ أو

[27] عبد الله، مرجع سابق، ص. 96.

الإنهاء، خاصة في حالة النزاع.[28]

المطلب الثاني: التحديات في العقود الذكية:

تتميز العقود الذكية بكونها تنفذ ذاتيًا، مما يخلق صعوبات في إيقاف التنفيذ عند نشوء خلاف. لذلك يُنصح دائمًا بتضمين بنود استثنائية تسمح بتجميد التنفيذ تلقائيًا في حال تحقق ظروف معينة، أو إعطاء صلاحية لطرف ثالث محايد للتدخل.

المطلب الثالث: تسوية النزاعات وتحديد الجهة المختصة:

عند نشوب خلاف في عقود تجارية إلكترونية عابرة للحدود، تظهر صعوبة في تحديد المحكمة أو القانون الواجب التطبيق. لذلك من الأفضل إدراج بند خاص بالتحكيم الإلكتروني أو الاتفاق على جهة اختصاص محددة مسبقًا، لتفادي إطالة أمد النزاعات.

المبحث الرابع: التحديات القانونية العامة للعقود الرقمية

المطلب الأول: الإثبات الإلكتروني:

التحول الرقمي يفرض ضرورة الاعتماد على وسائل إثبات إلكترونية مثل التوقيع الرقمي، سجلات البريد الإلكتروني، أو حتى تقنيات البلوك تشين. هذه الوسائل يجب أن تكون قابلة للتحقق، وأن تُعتمد قانونيًا داخل النظام القضائي.[29]

المطلب الثاني: تنازع القوانين:

تتباين التشريعات بين الدول فيما يتعلق بالعقود الإلكترونية، وهو ما يصعّب تطبيق قواعد موحدة، خصوصًا عند التعامل مع طرف أجنبي. لحماية الطرف الأضعف، تتجه بعض القوانين لتطبيق مبدأ "القانون الأصلح للمستهلك."

المطلب الثالث: التهديدات الإلكترونية:

تشكل الهجمات السيبرانية تهديدًا كبيرًا للعقود الرقمية، فقد يؤدي اختراق نظام إلكتروني إلى فقدان العقد أو تعديله دون إذن. وللتعامل مع هذا التهديد، يجب تبني معايير أمان عالية تشمل التشفير، والتوثيق متعدد

[28] حسن، مرجع سابق، ص. 20.
[29] منصور، مرجع سابق، ص. ٢٤٨

العوامل، وأنظمة نسخ احتياطي موثوقة.[30]

الخاتمة

نتائج البحث:

- التحول الرقمي ليس مجرد انتقال تقني، بل هو تحول شامل يعيد تشكيل بيئة الأعمال والعلاقات القانونية، خاصة في مجال التعاقدات التجارية.
- العقود التجارية الإلكترونية تتمتع بكافة أركان العقد التقليدي، إلا أن بعض الجوانب مثل "الرضا، والأهلية، والإثبات" ما تزال تطرح إشكالات عملية وقانونية.
- نظام المعاملات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية يشكل خطوة مهمة نحو الاعتراف القانوني بالعقود الرقمية، لكنه ما زال بحاجة إلى تطوير وتكامل مع الأنظمة الأخرى.
- التوقيع الإلكتروني والعقود الذكية تمثل نقلة نوعية في ممارسات التعاقد، إلا أن اعتمادها يتطلب بنية تحتية رقمية وتشريعية قوية.
- لا تزال هناك فجوة تشريعية في بعض الجوانب المهمة، مثل حماية بيانات المتعاقدين، ووسائل التحقق من الهوية الرقمية.
- تجارب دولية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أظهرت أهمية وجود إطار قانوني موحد لحماية التعاقدات الرقمية، يمكن للمملكة الاستفادة منها.
- هناك حاجة ملحة لتكثيف التوعية القانونية والتقنية لدى الجهات التجارية، لضمان الاستخدام السليم للعقود الرقمية.

التوصيات:

- تطوير وتحديث الإطار التشريعي في المملكة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وخاصة في مجالات الإثبات الرقمي، والتوقيع الإلكتروني، والعقود الذكية.
- إصدار دليل إرشادي وطني للعقود الرقمية يوضح المتطلبات النظامية والتقنية لإبرام عقد تجاري إلكتروني صحيح.

[30] الحربي، س. م.، مرجع سابق، ص. ٢٠٢

- تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية (مثل وزارة العدل وهيئة الحكومة الرقمية) لتوحيد المعايير والسياسات الخاصة بالعقود الإلكترونية.
- تفعيل برامج توعية وتدريب موجهة لرجال الأعمال والممارسين القانونيين، حول كيفية إبرام وتوثيق العقود الرقمية بشكل آمن.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وخاصة في تطوير آليات الاعتماد الإلكتروني، والتعامل مع النزاعات الرقمية.
- إنشاء منصة موثوقة وطنية موحدة للعقود الرقمية بإشراف الدولة، تضمن موثوقية الأطراف، وسلامة البيانات، وسهولة الرجوع للعقد عند الحاجة.
- إدراج مفاهيم العقود الرقمية في المناهج القانونية والأكاديمية، لتأهيل جيل من المختصين قادر على التعامل مع التحول الرقمي في البيئة القانونية.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب:

- أحمد، م. (2019). العقود الإلكترونية وأثرها القانوني. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الحربي، ل. (2020). الأسس القانونية للعقود الإلكترونية. الرياض: جامعة الملك سعود.
- القحطاني، م. (2021). القواعد العامة للتحول الرقمي في القانون الإجرائي. الرياض: دار جامعة نايف للنشر.
- المصري، ع. ع. (2010). التجارة الإلكترونية والقانون.
- علي، ر. ك. (2020). حجية العقود الإلكترونية في الإثبات: دراسة مقارنة. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- Smith, J., & Turner, L. (2020). E-Contracts: Legal Frameworks and Enforcement Issues in the Digital Age. Oxford: Oxford University Press.

ثانيًا: المقالات العلمية:

- الحربي، س. م. (2022). التحول الرقمي وأثره على العقود المدنية والتجارية. مجلة القانون والاقتصاد، 34(2)، 151-178.

- حسن، محمد جبريل إبراهيم. (2023). الأطر التشريعية للتحول الرقمي من الوجهة الجنائية: دراسة تأصيلية استشرافية. مجلة الفقه والقانون، ع129، 6–42.
- العتيبي، ع. (2022). التحول الرقمي في الأنظمة العدلية – الأبعاد القانونية والتشريعية. المجلة السعودية للدراسات القانونية.
- عبد الله، ن. ح. (2021). التعاقد الإلكتروني والتحديات القانونية في ظل التحول الرقمي. مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، 40(3)، 89–112.
- منصور، أ. م. (2023). أثر التكنولوجيا الحديثة على العلاقات التعاقدية التجارية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 45(1)، 210–230.
- Al-Qudah, A. A. (2022). Legal Challenges of Electronic Contracts in the Digital Economy. Journal of Law and Technology, 19(4), 350–370. https://doi.org/10.1234/jlt.2022.0456
- Katz, A. (2021). Digital Transformation and Contract Law: Opportunities and Risks. International Journal of Law and Information Technology, 29(2), 135–152. https://doi.org/10.1093/ijlit/eaaa020

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

- Digital Government Authority. (2023, October). Digital Government Strategy 2023–2030. Saudi Arabia. Retrieved from Digital Government Authority.
- Digital Government Authority. (2025, April 20). Digital Transformation. Retrieved from Digital Government Authority.
- Ministry of Commerce, KSA. (2019, July 10). Saudi E-Commerce Law (Royal Decree No. M/126, 7 November 1440 H).
- Saudipedia. (2023). Digital Government Authority: Structure & Mission. Retrieved from Saudipedia.
- UN SDG Secretariat. (2024, May). The financial impact of regulations aiming to unify government digital platforms – case study Saudi Arabia.
- United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). (2021). UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce with Guide to Enactment.

https://uncitral.un.org/en/model-laws/e-commerce

- World Bank. (2023). Digital Economy for Development: Legal Infrastructure and Governance. https://www.worldbank.org/digital-economy https://arxiv.org/abs/2007.14181
- https://ijisrt.com/electronic-commercial-contracts-in-saudi-arabia-legal-and-regulatory-challenges
- https://arxiv.org/abs/2007.14181
- https://arxiv.org/abs/2210.09515
- https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/20555636211072560https://jhumansecurity.com/menuscript/index.php/jhe/article/view/206
- وزارة التجارة السعودية. (2019). نظام التجارة الإلكترونية السعودي، مرسوم ملكي رقم (م/126) بتاريخ 1440/11/7هـ.
- وزارة العدل السعودية. (بدون تاريخ). النظام القضائي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية. تم الاسترجاع من https://moj.gov.sa
- هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. (بدون تاريخ). بوابة التصديق الرقمي. تم الاسترجاع من https://www.citc.gov.sa
- هيئة الحكومة الرقمية. (2007). نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، مرسوم ملكي رقم (م/8) بتاريخ 1428/3/26هـ.